Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (3) Issue (1) May(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

العلة الصرفية عند سيبويه واثرها في الدرس الصرفي

أ. م. د. مروان نوري إسماعيل
الجامعة المستنصرية – كلية التربية الأساسية – قسم اللغة العربية

The morphological problem according to Sibawayh and its impact on the morphological lesson

Researcher: A. M . Dr . Marwan Nouri Ismail
Al-Mustansiriya University - College of Basic Education - Department of Arabic Language
dr.m.noore@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص:

البحث الموسوم بـــ **(العلة الصرفية عند سيبويه واثرها في الدرس الصرفي)** من البحوث التي تعالج جمع واستقصاء العلل الصرفية الواقعة عند الأئمة، حيث اختار الباحث ركنا ركينا من أئمة اللغة ألا وهو سيبويه وكتابا ومصدرا من مصادر اللغة ألا وهو الكتاب حيث استقصى الباحث العلل الصرفية التي وقعت له في كتابه، وقد اختار الباحث تلك العلل ودرسها على وفق الأمثلة التي ذكرها سيبويه في كتابه، وقد استعملها الباحث في إضفاء الآثار في علم الصرف والدرس الصرفي، وقد جاء البحث على مبحثين وتحت كل مبحث مطالب تليق بأن تلائم المبحث الذي انطلق الباحث بحثه فيه. العلة الصرفية سيبويه وأثرها الدرس الصرفي

summary:

The research titled (The morphological defect according to Sibawayh and its impact on the morphological lesson) is one of the researches that deals with the collection and investigation of the morphological defects occurring among the imams, where the researcher chose a cornerstone of the imams of the language, which is Sibawayh, and a book and a source from the sources of the language, namely the book, where the researcher investigated the morphological defects that I found it in his book, and the researcher chose those reasons and studied them according to the examples that Sibawayh mentioned in his book, and the researcher used them to add effects in the science of morphology and the morphological lesson. The research consisted of two sections, and under each section there were demands that fit the IThe topic in which the researcher started his research.**problem Morphological Sibawayh and its impact morphological lesson**

المقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، الذي خلق الإنسان فعلّمه، وشرّفهُ، وحملّه الامانة، أحمدهُ على نعمه وفضله وإحسانهِ، وأُصلّي وأُسلم على رحمتك المهداة منك إلينا، حبيبك محمد صفوتك وخير خلقك، وأفصح الخلق لساناً، وأحسنهم بياناً وأبلغهم حجّةً وبرهاناً، المبعوث رحمة للعالمين ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[1] **وبعدُ..** فلقد شرّف الله سبحانه وتعالى اللغة العربية بأن جعلها لغة كتابه المبين، ولسان سيدّنا محمد (ﷺ) فكان حفظه لكتابهِ حفظاً لها فهي مفضلّة على سائر اللغات واحتلت أعلى الدرجات وكان من أفضل أسباب ذلك الحفظ أن هيأ الله سبحانه تعالى علماء يحفظون هذه اللغة ويبحثون في أُصولها، وأَخبارها، ومن هؤلاء العلماء الذين اعتنوا بها سيبويه، فقد ترك لنا كتاباً كان لهُ أثره في اللاحقين، ولهذا كثرت الدراسات حول كتاب سيبويه، لأنّ هذا العالم الجليل يعدُّ من علماء القرن الثاني الهجري الذين صرفوا جهدهم لدراسةِ الصرفِ والنحو وكانت له آراء كثيرة في الصرف، كان لها أثرها في اللاحقين ولمّا كان علم التصريف أشرف شطري العربية قدراً وأعلاها خطراً كانت حاجة النحوي والصرفي إليه ضرورية في معرفة أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ من صحةٍ، واعتلال، وأصالة وزيادة، وإمالة، وإدغام، وغير ذلك لهذا وجّه العلماء الأجلاء عنايتهم

لهذا العلم من بعد سيبويه، إذ صرفوا وقتهم لتدريسيه، وشرحه، والتعليق عليه حتى غدا مستقلاً عن علمِ النحو وذلك بتأليفِ كتبٍ متخصصةٍ في القضايا الصرفية بعد أنْ كانت الكتب الأُولى متضمنة موضوعات صرفية ونحوية كما هو الحال في كتاب سيبويه أو بقية المؤلفات التي جاءت بعدهُ ثم ظهرت كتب صرفية متخصصة بتناول الموضوعات الصرفية وتمثلت هذه الكتب بشروح الشافية، ولهذا وجّه العلماء الأجلاء عنايتَهم له وصرفوا جلَّ أوقاتِهم فيه، تدريساً، وتصنيفاً وشرحاً وتعليقاً ممّا أدّى إلى انفصالهِ عن علم النحو، ولهذا كانت منزلة علم التصريف كبيرة عند العلماء.

سبب اختيار الموضوع:

إنّ سبب اختياري لهذا الموضوع هو رغبتي في دراسة موضوع صرفي بعنوان (**العلة الصرفية عند سيبويه واثرها في الدرس الصرفي)** فإنّ دراسة آراء عالمٍ مثل سيبويه ليس بالأمر اليسير، فقد تميّز هذا العالم بالبراعة والقوة عندما ألفَ هذا الكتاب الذي تضمّن موضوعات مختلفة، ولهذا اعتنى العلماء بتتبع هذه الآراء ونقلها إلى بطون مؤلفاتهم سواء كان ذلك نقلاً بالمعنى أم بالنص، نقلاً مباشراً أم غير مباشر، فلا يكاد يخلو كتاب من الكتب التي جاءت بعده من رأي لسيبويه، ولهذا قمتُ بتتبع هذه الآراء في تلك الكتب سواء كان ذلك الرأي مصرحاً به أم غير مصرح.هذا وقد قمت باستخدام مصادر منوعة من كتب النحو والصرف وكتب اللغة الأخرى، كالمنصف، والمقتضب، والأصول في النحو، والمفصل في علم العربية، وشرح المفصل، وشرح السيرافي، وشرح الرضي على الكافية، وشرح الشافية، وكذلك استخدمت المعجمات أيضاً كالعين، وتهذيب اللغة، وجمهرة اللغة، ولسان العرب، وتاج العروس، وغيرها من الكتب.واقتضت منهجية البحث أنْ يكون على مبحثين:

الأول في التعريف بسيبويه : أمّا المبحث الثاني: فقد تناولت فيه العلل والمصطلحات الصرفية عند سيبويه وأثرها في الدرس الصرفي، وكانت على ثمان وعشرين مطلبا:هذا وإني لا أدعي كمال هذا البحث فالكمال لله سبحانه وتعالى، وقد بذلتُ قصارى جهدي، فأرجو من الله أنْ يتقبل هذا العمل، فإن وفقت فذلك فضلٌ من الله وإنْ أخطأت فمن نفسي، وآخر دعوانا أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين، عليه توكلتُ وإليه أُنيب.لقد سارَ سيبويه في تعليلاته على طريقةِ الخليل بن أحمد، فهو تلميذهُ لذا اهتمَّ بالتعليل، واقتفى أثر شيوخه من حيث دقة منهجهم في الاستنتاج والقياس، والعلة هي أحد أركان القياس المعروفة: الأصل، والفرع، والحكم، والعلة فهي مستمدة من طبيعة هذه اللغة وخصائصها الذاتية، وإنّ من طبيعةِ الإنسان أنْ يُسأل عن عِلة كلِّ شيءٍ يُحيط بهِ، فهو يريدُ تفسيراً لكلِّ شيءٍ، ومن الطبيعي أنّهُ يقوم بإيجاد تفسير للظواهر اللغوية، إذ يقول الخليل: ((إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامَ في عُقُولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه))[٢]. إذ إنّ اللغة كما عبّر عنها ابن جني: ((أصوات يُعبر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم))[٣]. فكلُّ فردٍ من أفرادها لهُ نشاطه إذ يتحدد من خلالها صور التعبير لكلِّ فردٍ ((فالاسماء كلها لعلة خصت العرب ما خصتْ منها، ومن العلل ما نعلمهُ ومنها ما نجهله))[٤].لهذا اتجه علماء اللغة العربية إلى دراسة العلة، وتعليل الأحكام، فالتعليل ظاهرة ترتبط بالتفكير العقلي، فالعقل يبحث عن الأسباب لكلِّ ظاهرةٍ من ظواهرِ الوجودِ ((فللمرفوع سببٌ، وللمنصوب علةٌ، وللمجرورِ غايةٌ، وللمجزوم هدفٌ، ولكلِّ ما حُذف، أو قُدّم، أو أُخر علة، لابدَّ من معرفتها حتى نكونَ مدركين للغةِ وواقعها))[٥]. فالإنسان بفطرته يسأل عن كلّ شيءٍ حتى يستقرّ في نفسه أنّ لكلِّ شيءٍ سبباً، ولكلِّ شيءٍ علةٍ، وهذا أول شيءٍ يدركهُ الإنسان في حياته فهي ركنٌ مهمٌ من أركانِ القياس [٦].وعليه فالعلة في اللغة هي: من (علّ) الإنسان، بالبناءِ للمفعولِ: مرض، ومنهم من يبينه للفاعل من باب ضَرَبَ، فيكون المتعدي من باب قتلَ، فهو عليل والعلة: المرض الشاغل، والجمع علل، مثل: سِدْرَة وسِدَر، وأعلهُ الله، فهو معلول.قيل: من النوادر التي جاءت على غير قياسٍ، وليس كذلك فإنّه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فَ(عُلّ) فهو معلول، أو من علّة فيكون على القياس واعتلَّ إذا تمسكَ بحُجةٍ، وأعلّهُ جعلهُ ذا علة، ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم والعلل الشرب الثاني من إظماء الابل يقال: علل بعد نهلٍ، والعلة حدث يشغل صاحبهُ عن وجهه كأنّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول وعلله بالشيء تعليلاً أي لهاه به [٧].أمّا في الاصطلاح فقد عرّفها العلماء تعريفات مختلفة من هذه التعريفات ما قاله الرماني (ت٣٨٤هـ): ((تغيير المعلول عمّا كان عليه))[٨]. وعرّفها الجرجاني: بأنّها ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً ومُؤثراً فيه، وهي على قسمين: العلة التامة: ما يجب وجود المعلول عندها، والعلة الناقصة بخلاف ذلك [٩]ثم قام الزجاجي بوصفها بأنها: ((ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليست من تلك الطريق))[١٠] فهي ((الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم))[١١].وتعرّف العلة النحوية عند المحدثين بإنّها: ((تفسيرُ الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الاسباب التي جعلتها على ماهي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرفة)) [١٢]، وهذا يدلُّ أنّ العلة النحوية، والصرفية مرتبطة بالتفكير العقلي.والعلة عند الكلاميين والفقهاء عرّفها الغزالي، إذ قال: ((والعلة في الاصل عبارة عمّا يتأثر المحل بوجوده ولذلك سُميّ المرض علة))[١٣]. أمّا أُرسطو فرأيه: إنّ العلة تقسم على أربعة أقسام: فاعلة كالنجار الذي يصنع الكرسي، مادية: وهي الخشب، والحديد الذي يصنع منه، وصورية، وهي الهيأة التي يتمُّ عليها شكلها، وغائية وهي الجلوس عليه، ومنها أُخذت العلة الأُولى، وعلة العلل، وتطلق

على الله وحده [١٤]. وعرّفها أيضاً أحد الأصوليين، فقال: ((أنّها الوصف المؤثر بذاته في الحكم، وفي لفظ آخر هي الموجب للحكم بذاته بناءً على جلبِ مصلحةٍ أو دفع مفسدةٍ قصدها الشارع))[١٥].أمّا الفقهاء فالعلةُ عندهم تعدُّ ركناً أساسياً من أركانِ القياس يقول أبو هلال العسكري: ((وهي في الفقه ما تعلَّقَ الحكم به من صفاتِ الأصل المنصوص عندَ القياسِ))[١٦].وهناك فرقٌ بين علل النحو وعلل الفقه، نبَّهَ عليهِ العلماء الأوائل كابن جني الذي يقول: ((اعلم أنّ علل النحويين –اعني بذلك حُذاقَهم المتقنينَ لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علِلِ المتكلمينَ منها إلى علِلِ المتقنين، وذلك أنّهم يَحيلونَ على الحسِ ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفسِ وليس كذلك حديث علل الفقه))[١٧]. والعلل تقسم على ثلاثة أقسام: تعليمية، وقياسية، وجَدلية، وتنطوي تحت كل عِلّةٍ من العللِ السابقةِ علّلٌ كثيرةٌ تفاوت اهتمام متناوليها، فمنهم من يهتم بالعللِ التعليميةِ، وآخرون اهتموا بالقياسيةِ، ومنهم من تجاوزَ اهتمامه إلى العللِ الثوالث (الجدلية).وإنّ أوّل من بعج النحو ومدَّ القياس وشرحَ العللِ عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)[١٨]، وقد أشارَ أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، إلى بعض التعليلات[١٩].أمّا الخليل وسيبويه فكانَ اهتمامهم بالعللِ التعليمية؛ لأنّ هدفهما هو تعليل الأحكام وشرحها وتفسيرها، فلم يتجاوزوا إلى العللِ الجدلية التي يكتنفها التعقيد والغموض، وسار على نهجهما ابن السراج في كتابه الأصول فأهتمَّ بالعلل التعليمية، إذ يقول في فاتحة كتابه: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: ((كلُّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أنْ يقولوا لِمَ صارَ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً)) [٢٠].ثم تمسك النحاة في القرن الرابع الهجري باهتمامهم بالعللِ التي طغت عليها روح الفلسفة وعلم الكلام، وتعصب علماء هذه المرحلة للعلة تعصباً شديداً يدلُّ على ذلك ما نقل عن أبي علي الفارسي أخطأ في خمسين مسألة في اللغة ولا أُخطئَ في مسألةِ واحدة في القياس[٢١]. ثم تابعه تلميذه ابن جني في اهتمامه بالعلل، وإذا تقدّمنا نحو القرن السادس نجد الزمخشري من المُهتمين بالعلل، إنّ هدفه من تأليف شرح المفصل هو إتباع كلّ حكم من الأحكام حُججه وعِلله[٢٢]. أمّا ابن مضاء القرطبي، فيعدُّ من أبرز النحاة تشدداً في رفضَ العلل، إذ دعا إلى إسقاط العلل الثواني، والثوالث، والإبقاء على العلل الأُول التي تجعلنا نَعرفُ إنّ كلَّ فاعل مرفوع، أمّا ما وراء ذلك من العلل، فحريٌّ بنا أنْ نُحطّمه تحطيماً[٢٣]. وكان ابن اياز (ت٦٨١هـ) يوصف (أبو تعاليل) كما وصف الرضي بأنّهُ (حسن التعليل)[٢٤] وبهذا فقد شهد القرن السادس الهجري تطوراً، وازدهاراً كبيراً في نضوج العلة، فراحَ العلماء يشتغلون بالتعليلات، فلا يكاد حكم يمرُّ من دون أن يذكر له تعليل، أو اكثر، وأزدهر هذا القرن بظهور مصنفات عنيت عناية كبيرة بالتعليل.وقد أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى إنّ العلل في كتاب سيبويه بلغت ستاً وخمسون علة وهي على أنواع منها:

المطلب الأول: علة عدم استعمال:

استعمل صاحب الكتاب هذا النوع من العلل ويظهر ذلك من خلال قول ابن مالك: قال إنّ سيبويه: نصَّ على عدم استعمالِ العربِ لنحوِ (ظؤار) استعمالها لنحو (رَكْبَ وعَمَدَ)[٢٥].وجاء في لسان العرب أنّ سيبويه هو الذي عدّهُ اسم جمع محتجاً بـ(ظؤارة) لأنّه يرى أنَّ (فِعْلاً) على (فُعْلَة)، فهي إذن ليست جمعاً لـ(ظِئْر)، بل هي جمع (ظُؤار)، إذ هو بمثابة (صُحْبة وصَحْب)، فلما كان (صَحْب) اسم جمع تعيّن أنْ يكون ظُؤار اسم جمع؛ لأنّ جمع (ظؤرة) كـ(صُحبة) في أنّه اسم جمع إلى الخليل، ولم يُبْدِ أيَّ مخالفة [٢٦].

المطلب الثاني: علة اشتقاق:

وهذا نوع آخر من العلل التي قال بها صاحب الكتاب ومن أمثلة ذلك قوله: ((وسألت الخليل عن رجل يسمّى (مُرّانا)، فقال: أصرفه؛ لأنّ المرُّان، إنما سُمِّي للينة؛ فهو فُعّالٌ، كما يسمّى الحُمّاض لحموضته. وإنما المرانة: اللين. وسألتهُ: عن رجلٍ يسمى فيناناً فقال: مصروف، لأنّه فيعالٌ، وإنّما يريد أنْ يقول: لِشعَره فنون كأفنان الشجر. وسألته عن ديوانٍ، فقال: بمنزلةِ قِيراط؛ لأنّه من دوّنتُ. ومن قال: ديوان فهو بمنزلة بَيْطار. وسألتهُ عن رُمّان فقال لا اصرفُه، وأحمله على الأكثر، إذا لم يكن له معنى يُعْرَف))[٢٧].وقد تابع ابن مالك في عدِّ هذه العلة علة اشتقاق لكنه قال إنّ النون في رمان ثابتة، وليست زائدة فقال في شرح الكافية: ((الاشتقاق إذا ظفر به رجّح على غيره من الأدلةِ وإنْ خفي الاشتقاق وحُكِمَ بمقتضى دليل غيره عُذر من حَكَمَ بذلك...))[٢٨].

المطلب الثالث: علة استغناء:

ومن أمثلة الاستغناء ما ذكره سيبويه: ((هذا باب ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره؛ لأنّه عندهم مستصغر فاستغني بتصغيره عن تكبيره، وذلك قولهم: جُمَيْلٌ وكُعَيْتٌ، وهو البلبل. وقالوا: كِعْتَانٌ وجِمْلانٌ، فجاءوا به على التكبير. ولو جاءُوا به وهم يريدون أنْ يجمعوا المحقر لقالوا: جُمَيْلاَتٌ [٢٩]. أو قوله "في اسم وابنٌ؛ تقول: سُمَيٌ وبُنَيٌ، حذفت الالف حين حرّكت الفاء، فاستغنيت عنها، وإنّما تحتاج إليها في حال السكون))[٣٠].ومنها قوله: ((وقد يجمعون الشيء بالتاء؛ ولا يجاوزون به ذلك، استغناءً، وذلك ظُبةٌ وظباتٌ، وشِيَةٌ، وَشِيَاتٌ. والتاء تدخلُ على ما دخلتْ فيه الواو والنون؛

لأنّها الأصل. وقد يُكسِّرون هذا النحو بناءً يَرُدُّ ما ذهبَ من الحرف وذلك قولهم: شفةٌ، وشِفاةٌ، وشاةٌ وشِياةٌ، تركوا الواو والنون حيث ردُّوا ما حذف منه، واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدنى العدد وإنْ كانت من أبنية أكثر العدد، كما استغنوا بثلاثة جُروحٍ عن اجراحٍ وتركوا الواو والنون، كما تركوا التاء حيث كسّروه على شيء يردُّ ما حذف منه واستغنى به))[٣١]. أمّا اللاحقونَ بسيبويه، فقد تأثروا به واستخدموا هذه العلة في موضوعاتهم، كأمثال أبي علي والعكبري وابن مالك وغيرهم من العلماء.

المطلب الرابع: علة تخفيف:

تعدُّ هذه العلة من العلل التي استعملها العرب في كلامهم؛ لأنّ العرب تميل إلى التخفيف بعيداً عن الاستثقال، ومن ذلك قوله: ((واعلم إنّ كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردتَ أنْ تُخفّف حذفتَ وألقيتَ حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: مَن بُوك ومَنُ مُكَ وكَم بِلُك، إذا أردت أنْ تخفِّف الهمزة في الأب والأُمِّ والإبل. ومثل ذلك قولك: أَلْحَمَرُ إذا أردت أنْ تخفف ألف الأحمر. ومثلهُ قولك في المرأة: المَرَةُ، والكَمْأة: الكَمَةُ. وقد قالوا: الكَمَاةُ والمَرَأَة ومثله قليل))[٣٢]وقوله: ((وحدثني أبو الخطاب أنّه سمع من يقول: قد أرْآهم، يجيء بالفعل من رأيْتُ على الأصل، من العرب الموثوق بهم. وأذا أردت أنْ تحقِّق همزة (ارْأوه) قلت: رَوْهُ، تُلقِي حركة الهمزة على الساكن وتُلقِي الف الوصل؛ لأنَّك استغنيت حين حرّكتَ الذي بعدها، لأنَّك إنّما ألحقت ألف الوصل للسكون ويدلّك على ذلك رَذاك، وسَلْ، خفّفوا أرْأ واسْالْ. وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد الف لم تُحذَف؛ لأنَّك لو حذفتها، ثم فعلتَ بالألف ما فعلتَ بالسواكن التي ذكرتُ لك لتحَوّلتْ حرفاً غيرها، فكرهوا أنْ يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيّروها [٣٣]... ((وإذا كانت الهمزة متحركة بعد واوٍ أو ياء زائدة ساكنة لم تُلَحق، لتُحِلق بناء ببناءٍ، وكانت مَدَّةً في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الالف، أُبدلَ مكانها واوٌ إنْ كانت بعد واوٍ، وياءٌ إن كانت بعد ياءٍ، ولا تُحذف فتُحرِّكُ هذه الواوَ والياء فتصير بمنزلة ماهو من نفس الحرف أو بمنزلة الزوائد التي مثلَ ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات. وكرهوا أنْ يجعلوا الهمزة (بين بين) بعد هذه الياءات والواوات، إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة وتحرك، فلم يكن بدٌّ من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف لئلا تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ماذكرنا))[٣٤]. وعليه فانّ التخفيف يحدث نتيجة الإعلال، أو الإبدال، أو الادغام فيتمُّ التخفيف تيسيراً للنطق وتسهيلاً للكلام.

المطلب الخامس: علة استثقال:

وردت هذه العلة في اكثر من موضع في الكتاب وذلك في قوله: في جمع المؤنث السالم ((وسألت الخليل عن قول العرب: أرْضٌ وأرَضاتٌ؟ فقال لمّا كانت مؤنثة وجُمعتْ بالتاء ثُقِّلت: طَلَحاتٌ وصَفحاتُ))[٣٥].وقد اشار ابن مالك إلى ذلك بقوله: ((لايُقال في مسلمة مسلمات كراهية للجمع بين تائي تأنيث، وإنّما يُقال: مسلمات وكذلك ما أشبهه))[٣٦].وكذلك قوله: ((في مفعول من قويت: هذا مكان مَقْويٌّ فيه، لأنَّهن ثلاث واوات بمنزلة ماذكرت لك في فُعُلُولٍ من غزوت، وإنّما حذُوها مَقْوُوٌّ، كما أنّه إذا قال: مَفْعُولٌ، ومن شقيت قال مكان مشقُوٌّ فيه؛ لأنّها من الواو من شِقوةٍ وشَقاوة، ولم يدرك الواو ما يغيّرها إلاّ إنْ تقول: مشقيٌّ فيمن قال أرضٌ مَسْنِيَّةٌ))[٣٧].وقوله: ((ألاَ تراهم قالوا: خُطُواتٌ فلم يقلبوا الواو، لأنّهم لم يجمعوا (فُعُلاً) ولا (فُعْلةٍ) جاءت (فُعْلةٍ) وليس لها مذكر))[٣٨]، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله: ((فممّا قلَّ فُعْلَلٌ وفُعْلُلٌ. وهم يقولون: رَدَّد يُرَدِّدُ الرجل. وقد يَطَّرحونه وذلك نحو فُعالِل وفِعْلَلٍ، وفُعِلِل، كراهية كثرة ما يستثقلون. وقد يَقلُّ ماهو أخفُّ ممّا يستعلمون كراهية ذلك أيضاً.وذلك نحو: سَلِسَ، وقَلِقَ، ولم يكثر كثرة رَدَدتُ في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم. فكأنّ هذه الاشياء تَعاقبُ. وقد يَطَّرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم، كراهية ذلك. وهو وَعَوْتُ، وحَيُوتُ. وتقول: حَييتُ وحِييَ [قبلُ، فتُضاعِف]. وتقول احْوَوَى، فهذا أثقلُ. وان كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف، والمعتلّين، وإنْ اختلفا))[٣٩].

المطلب السادس: علة ضرورة أو اضطرار:

وردت هذه العلة كثيراً عند صاحب الكتاب من ذلك قوله: ((وذلك الوصفُ تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قُرَشِيُّون، وثلاثةٌ مُسْلِمونَ، وثلاثةٌ صالحونَ. فهذا وجه الكلام، كراهيةَ أنْ تُجَعل الصفةُ كالاسم، إلاّ أنْ يُضطّر شاعر. وهذا يدلّك على أنّ النسّابات إذا قلت: ثلاثةُ نَسّاباتٍ إنما يَجيءُ، كأنّه وَصْفُ المذكّر؛ لأنّه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة، كما يَحسن الاسم))[٤٠].وقوله: (وأمّا التضعيف فقولك: هذا خِالدٌ، وهو يجعلُ، وهذا فَرَجٌ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب. ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي (سَبْسَبًا) يريد السَّبْسَبَ، و(عَيْهَلٌ) يريد: العَيْهَلُ؛ لأنّ التضعيف لمّا كان في كلامهم في الوقت أتبعوه الياء في الوصل والواوَ على ذلك. كما يُلحِقُون الواو والياء في القوافي فيما لايدخله ياءُ ولا واوٌ في الكلام، وأجروا الألف مجراهما؛ لأنّهما شريكتهما في القوافي، ويُمدُّ بها في غير موضع التنوين، ويُلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينوّن في الكلام، وجعلوها سَبْسَبَ كأنّه ممّا لاتلحقه الالف في النصب، إذا وقفتَ))[٤١]. إنّ هذه العلة استعملها العلماء اللاحقون بسيبويه كالفارسي والعكبري وغيرهم.

المطلب السابع: علة استعمال:

استخدم صاحب الكتاب هذا النوع من العلة ومن ذلك قوله: ((وممّا يحقّر على بناء مكبّره المستعمل في الكلام انسان، تقول: أُنَيسانٌ وفي بنون: أُبَيْنُون، كأنّهم حقّرُوا إنْسيانٌ، وكأنّهم حقروا أفْعَلَ نحو أَعَمى، وفعلوا هذا بهذه الاشياء؛ لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم، وهم مِمّا يغيّرُون الأكثر في كلامِهم عن نظائره))[٤٢]. وقوله: ((فما بالُ ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت؟ قال: هي في الاصل ثالثة، ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءاتُ وانما حذفوها من ذَيَيَّا. وأمّا (تَيّا) فانما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام))[٤٣].

المطلب الثامن: علة تشبيه:

تمثل هذه العلة من العلل التي وردت قليلاً في الكتاب ومن ذلك، قوله: ((وقال ناسٌ: كِساوانِ، وغطاوانِ، وفي رِداء رداوان، فجعلوا ما كان آخره لاماً شيئاً من نفس الحرف بمنزلة علبَاء، لأنّه في المدِّ مثله وفي الإبدال وهو منصرف كما انصرف، فلّما كان حاله كحال عِلْباء إلاّ أنَّ آخره بدلٌ من شيء من نفس الحرف تَبِعَ عِلْباءً كما تَبِعَ عِلْباءٌ حَمْراءٌ، وكانت الواو أخف عليهم حيث وُجِد لها شَبَهٌ من الهمزة. وعِلْبَاوانِ أكثر من قولك كِساوان في كلام العرب، لشبهها بحمراء))[٤٤]. وقوله: (إنّما تحقَّر الاسماءُ لأنّها توصف كما يعظم ويَهُون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أنْ تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياءَ كثيرةٍ، ولكنّهم حَقّروا هذا اللفظ؛ وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنّكَ قُلتَ: مُلَيِّحٌ، شبّهوهُ بالشيء الذي تلفظ به، وانت تعني شيئاً آخر نحو قولكَ: يَطؤُهم الطريق، وصِيدَ عليه يومانِ. ونحو هذا كثير في الكلام))[٤٥].

المطلب التاسع علة نظير:

وردت هذه العلة عند صاحب الكتاب في مواضعٍ كثيرةٍ من أهمها قوله: ((وإذا كان فَعِلَ يَفْعَلُ والاسم فَعْلانُ فهو أيضاً منقوص. ألا ترى أنّ نظائره من غير المعتل تكونَ فَعَلاً. وذلك قولك للعطشان: عَطِشَ يَعْطَشُ عَطشاً وهو عَطْشانُ، وغَرِثَ يَغْرَثُ غَرْثاً. وهو غَرْثانُ، وظَمِئَ يَظْمأُ ظَمَأً وهو ظَمْآنُ. فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الياء والواو؛ لأنّه فَعَلٌ، كما أنَّ ذا فَعَلٌ حيثً كان فَعْلان لهُ فَعْلَى))[٤٦].وقوله: ((وممّا تعلم به أنّه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت، نحو العُواء، والدُّعاء، والزُّقاء. وكذلك نظيره من غيرِ المعتل نحو: الصُّراخ، والنُّباح، والبُغام. ومن ذلك أيضاً البُكاء. وقال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحَزَن. ويكون العلاجُ كذلك، نحو البزاء. ونظيرهُ من غيرِ المعتل القُماص))[٤٧].وقوله: ((وقد يكسّر على (فُعُولة وفِعَالة)، فيُلحِقَون هاء التأنيث البناء وهو القياس أنْ يكسّر عليه. وزعم الخليل أنّهم إنّما أرادوا أنْ يحقّقوا التأنيث، وذلك نحو الفِحالة، والبُعولة والعُمومة. والقياس في فَعْلٍ ماذكرنا وأمّا ماسوى ذلك فلا يُعلم إلاّ بالسمع ثم تطلب النظائر كما أنّك تطلب نظائر الأفعال هاهنا فتَجعل نظير الازناد [٤٨]. وقوله: ((هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهن عينات أمّا ماكان (فَعْلاً) من بنات الياء والواو فإنّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسّرته على (أفْعالٍ) وذلك: (سَوْطٌ) و(أسْواطٌ) و(ثَوْبٌ)، و(أثْوابٌ)، و(قَوْسٌ) و(أقْواسٌ). وإنما منعهم أنْ يبنوه على أفْعُل كراهية الضّمة في الواو فلّما ثقل ذلك بنوه على أفْعال. وله في ذلك أيضاً نظائر من غير المعتلّ، نحو افراخ وأفرادٍ، ورَفْغ وأرْفاغٍ فلّما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم اولى))[٤٩].وقوله: ((ولو قلت من بنات الاربعة على قولك: مِأْسدة لقلت: مُثعلَبةٌ، لأنّ ماجاوز الثلاثة يكون نظير المُفْعَل منه بمنزلة المفعول))[٥٠].

المطلب العاشر: علة عدم النظير:

أشارَ إليها صاحب الكتاب، كما في قوله: ((فإنما صرفت ماذكرتُ لك، لأنّه ليس بإسمٍ يُشبِه الفعل الذي في أوّله زيادة، وليست في آخره زيادة تأنيث، وليسَ بفعل لانظير له في الاسماء، فصار ما كان منه اسماً، ولم يكن جمعاً بمنزلةِ حَجَرٍ ونحوه، وصار ماكان منه جمعاً بمنزلة كِسَرٍ وإبَرٍ))[٥١]. وقال ابن مالك في هذا الموضع: ((وحُكْم سيبويه لـ(حَاميم) علمٍ على مذكر بمنع الصَّرف تشبيهاً بـ(هَابِيل) في الوزن وعدم لحاقِ الألف واللاَّم، وفي موضع آخر قال... وكذا الممنوع للوزن والوصفية ولعدم النظير، والجمعية))[٥٢]، نلاحظ إنّه نقل النص بالمعنى، فهو متأثر برأي سيبويه، بأن (حم) لاينصرف وجعلوه بمنزلة اسم اعجمي نحو هابيل، وقابيل.

المطلب الحادي عشر: علة امن اللبس:

من لطيف ما أستخدمه من العللِ علةِ أمن الالتباس كما في قوله ((وأمّا ماكانَ أصله صفة فأُجري مَجرى الأسماء، فقد يبنونه على (فُعْلانٍ) كما يبنونها، وذلك رَاكِب ورُكْبَانُ، وفَارِس وفُرْسَان... ولا يكون فيه فَوَاعِل كما كانَ (تابل)، و(خاتمٍ)، و(حاجزٍ)، لأنّه أصله صفة، وله مؤنث، فيفصلون بينهما؛ الاّ في فوارس، فأنّهم قالوا: فَوَارِسُ كما قالوا: حواجزُ؛ لأنّ هذا اللفظ لايقع في كلامهم الاّ للرجالِ، وليس في أصل كلامهم أنْ يكون إلاّ لهم. فلّما لم يَخافوا الالتباس قالوا: فَوَاعِل كما قالوا: فُعْلانٌ))[٥٣].

المطلب الثاني عشر: علة اصل:

وردت هذه العلة في مواضع كثيرة سنذكر بعضاً منها وذلك قوله: ((وإنْ ناديته واسمه طلحةُ وحمزة نصبتَ بغير تنوين، كنصب زيد وعمرو، وتنوّن زيداً وعمراً وتجريهِ على الأصلِ، وكذلك هذا وأشباههُ يُرَدُّ إذا طال على الاصل، كما رُدَّ المضاف، وكما رُدّ ضارباً رَجُلاً))[٥٤].وقوله: ((وسألتهُ عن الاضافة إلى تحية فقال: تحويٌّ، وتحذف أشبه مافيها بالمحذوف من عديّ [وهو الياءُ الاولى]، وكذلك كلُّ شيء كان آخره هكذا، وتقول: في الاضافة إلى قِسِيٍّ وثِدِيٍّ: ثُدَوِيٌّ، وقُسَوِيٌّ، لأنّها فَعُولٌ، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنّما كُسر القاف والثاء قبلَ الاضافة؛ لكسرة مابعدهما وهو السين والدال، فإذا ذهبتْ العلة صارتا على الأصل))[٥٥]. وقوله: ((قولكَ في أبٍ: أبويٌّ، وفي أخٍ: أخَويٌّ، وفي حَمٍ: حَمَوِيٌّ، ولا يجوز إلاّ ذا، من قبل أنّك ترد من بناتِ الحرفينِ التي ذهبت لاماتُهن إلى الأصل، مالا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمعِ بالتاء؛ فلّما أخرجت التثنية. الأصل لزم الإضافة أن تُخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الردِّ فيما لايخرج لامُه في تثنيته ولا [في] جمعهِ بالتاءِ))[٥٦]. وقوله: ((وأمّا فَمٌ فقد ذهبَ من أصلهِ حرفان؛ لأنّه كانَ أصلُه فُوه))[٥٧].

المطلب الثالث عشر: علة شذوذ:

هذه العلة جاءت في مواضع قليلة، وذلك في قوله: ((فممّا جاء في الكلام على أنّ فعله مثل بعت: آيٌ، وغايةٌ، وآيةٌ. وهذا ليس بمطرد، لأنّ فعله يكون بمنزلة خَشيْتُ، ورمَيْتُ، وتجري عينه على الاصل، فهذا شاذٌ كما شذّ قَودٌ، ورَوعٌ، وقَولٌ، في باب قُلْت))[٥٨]. نلاحظ اجتمعت ثلاث علل وهي علة أصل، وعلة عدم إطراد، وعلة شذوذ، إذ نجد العكبري [٥٩] من العلماء الذين تأثروا بسيبويه في تناول مثل هذه العلة.

المطلب الرابع عشر: علة الحمل على النقيض:

علّل بها صاحب الكتاب كما علّل بها من جاء بعده من العلماء، إذ قال: في باب ما ينصرف ومالا ينصرف في حَمل المقصورِ على الصحيح من الاسماء، إذ قال: ((واعلم إنَّ كلَ ياءٍ أو واوٍ كانت لاماً، وكانَ الحرفُ قبلها مفتوحاً، فإنّها مقصورةٌ تُبدل مكانها الالفُ، ولا تُحذف في الوقف وحالها في التنوين، وترك التنوين بمنزلة ماكان غير معتلّ؛ الاّ أنّ الألف تُحذف لسكونِ التنوينِ، ويُتُّمون الأسماء في الوقف))[٦٠].تأثر ابن مالك بصاحب الكتاب فقال: ((... مذهب سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأنّ تنوينه محذوف دون عوضٍ، وأنّ الوقف فيهِ على الالف من نفس الاسمِ والحكم عليه في النصب، بأنّ تنوينه أُبدلَ منه في الوقفِ ألفٌ إجراءً له مجرى الصحيح))[٦١]. وقد وافق ابن مالك سيبويه في هذه العلة في التسهيل، وخالفه في عُمدة الحافظ، وشرحها في شرحِ الكافية الشافية.

المطلب الخامس عشر: علة جواز:

أشارَ صاحب الكتاب إلى هذه العلة، وذلك في قوله: ((وذلك أنّكَ لو سميتَ رجلاً بسعيدٍ أو شريفٍ، جمعته كما تجمع الفعيل من الاسماء التي لم تكن صفة قط، فقلت: فُعْلان وفُعُلٌ إنْ أردتَ أنْ تكسّره، كما كسرتِ عمراً حين قلت: العُمور. ومن قال: أعمرُ قال: في هذه (أفْعِلةٌ). فإذا جاوزتَ ذلك كسّرته على المثال الذي كُسّر عليه الفعِل في الأكثر، وذلك نحو رغيف وجريب تقول: أرْغِفَة، وأَجْرِبَة، وجُريانٌ ورُغفانٌ))[٦٢]. وقوله: ((ولو سمَّيت رَجُلاً بفُعَالٍ، نحو جُلالٍ، لقلت: أجِلّةٌ، على حدّ قولك: أَجْرِبةٌ، فإذا جاوزت ذلك قلت: جِلاَّنٌ؛ لأنّ فُعَالاً في الاسماء إذا جاوز الأفْعلة انما يجيء عامته على فِعْلانٍ، فعليه تقيس على الاكثر))[٦٣].وقوله: ((ولو قال: وحقِّك وحقّ زيد على وجه النسيانِ والغلط جاز. ولو قال: وحقِّك وحقِّك على التوكيد جاز، وكانت الواوُ واوَ الجرّ))[٦٤]، إنَّ هذه العلة كغيرها من العلل وردت في الكتاب مرات عديدة، كذلك وردت عند علماء آخرين كـ ابن مالك [٦٥] وغيره من العلماء.

المطلب السادس عشر: علة اطراد:

أشار سيبويه إلى هذا النوع من العلل، ومن أمثلة ذلك قوله: ((وتحقير (أَفْعَال) مُطرد على أُفَيْعال وليست أفْعَالٌ وإنْ قلت: فيها أفاعيل كأَنْعَام وأَنَاعِيم تجري مجرى (سَرْحان) و(سَراحين) لأنّه لو كانَ كذلك لقلتِ في جَمّالٍ: جُمَيْمالٌ؛ لأنّك لاتقول: جَماميلٌ. وإنما جرى هذا ليُفَرق بين الجمع والواحد[٦٦]. وقولهم: صُيَّمٌ في صُوَّمٍ، وقُيَّمٌ في قُومٍ، وقُيَّلٌ، في قُوَّل ونُيّمٌ في نُوَّمٍ. لمّا كانت الياء أخفَّ عليهم وكانت بعد ضمة، شبهوها بقولهم عُتِيٌّ في عُتُوٍّ وجُثِيٌّ في جُثُوٍّ، وعُصِيٌّ في عُصُوٍّ. قد قالوا أيضاً صِيَّمٌ، ونِيَّمٌ، كما قالوا: عِتِيٌّ، وعِصِيٌّ ولم يقلبوا في زُوَّار وصُوَّام، لأنّهم شبّهوا الواو في صُيَّمٌ بها في عُتُوٍّ إذا كانت لاماً، وقبل اللام واو زائدة. وكلما تباعدتْ من آخر الحرف بَعُدَ شبهها وقويت وتُرك ذلك فيها؛ إذ لم يكن القلب الوجه في فُعَّلٍ. ولغة القلب مُطرّدة في فُعَّلٍ))[٦٧].

المطلب السابع عشر: علة الحاق:

وردت هذه العلة أيضاً عند سيبويه كما وردت لدى اللاحقين له ومن الأمثلة التي جاءت في الكتاب قوله: ((وكلُّ شيءٍ من بناتِ الاربعة لحقتهُ زيادة، فكان على مثال الخمسة، فهو ملحق بالخمسة نحو (سفرجل)، كما تُلحق ببنات الاربعة بناتُ الثلاثة نحو حَوْقلٍ. فكذلك كلُّ شيءٍ من بنات الأربعة جاء على مثال (سفرجل) كما جعلتَ من بنات الثلاثة على مثال جعفرٍ مُلْحقاً بالاربعة، إلاّ ما جاء [ممّا] إنْ جعلته فِعْلا خالفَ مصدُرُه بنات الاربعة. ففاعلٌ نحو طابقٍ، و(فُعَّلٌ) نحو (سُلّم). فأمّا بنات الأربعة فَكلّ شيء جاء منها على مثال سفرجل فهو ملحقٌ ببنات الخمسة؛ لأنّك لو اكرهتها حتى تكون (فِعْلا) لاتَّفق وإنْ كانَ لايكون الفِعْل من بنات الخمسة ولكنّه تمثيل، كما مثلّت في بابِ التحقير، إلاّ أنْ تلحقها ألف (عُذافِر) وألف (سِرْداحٍ)، فإنما هذه كالياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة. وهما بمنزلة الألف، فكما لاتُلحقُ بهنّ بنات الثلاثة ببنات الاربعة كذلك لاتُلحق بهنّ بنات الأربعة ببنات الخمسة [٦٨]. فهو يُعلّل إنّ بنات الاربعة إذا لحقتها زيادة أصبحت من بنات الخمسة أي ملحقة بها، كما إنّ بنات الثلاثة إذا لحقتها زيادة صارت من بنات الاربعة.

المطلب الثامن عشر: علة عدم اطراد:

قالَ صاحب الكتاب: ((وقد قالَ قوم في (مفعلةٍ) فجاءوا بها على الأصل كما قالوا: أَجْوَدْتُ، فجاءوا بها على الأصلِ؛ وذلك قولُ بعضهم: (إنَّ الفكاهة لمقودةٌ إلى الاذى) وهذا ليس بمطرّد، كما أنّ أجودتُ ليس بمطّرد))[٦٩]. وقوله: ((وقد قالوا: ثِورَةٌ وثِيرَةٌ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أنْ تثبت في ديمٍ. وهذا ليس بمطّرد. يعني ثيرة))[٧٠]. وقوله: ((وقد قال بعضهم: في فَعَلان وفَعْلَى، كما قالوا: في فَعَل ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخرهِ بمنزلةِ الهاء، وجعلوه معَتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه. وذلك قولهم: دارانٌ من دار–يدور، وحادانٌ من حادَ–يحيدُ، وهامانٌ، ودالانٌ. وهذا ليس بالمطرد كما لاتطّرد اشياء كثيرة ذكرناها))[٧١]. أي إنّ استعماله قليل فلا يستعمل هامان ودالان بكثرة وإنّما استعماله يكون قليلاً.

المطلب التاسع عشر: علة منع الصرف:

أشار صاحب الكتاب إلى هذا النوع من العلة وذلك في قوله: ((وإنّما منعهم من صرف (دِفْلَى) و(شَرْوَى) ونحوهما في النكرة أنّ ألفهما حرف يكسَّر عليه الاسم [إذا قلتَ حَبالَى]، وتدخل تاء التأنيث لمعنىً [يخرج منه]، ولاتُلحِق [به] أبداً بناءً ببناء، كما فعلوا ذلك بنون (رَعْشَنٍ) وبتاء سَنْبتة وعفريت. ألا تراهم قالوا: جَمَزَى فبنوا عليها الحرف، فتوالت فيه ثلاثُ حركات، وليس شيء يُبنى على الألف التي لغير التأنيث نحو نون (رَعْشَنٍ)، توالي فيه ثلاثُ حركات فيما عدّته أربعة أحرف؛ لأنّها ليست من الحروف التي تلحق بناءً ببناء، وإنّما تدخُل لمعنى، فلّما بعُدتْ من حروف الاصل تركوا صرفها، كما تركوا صرف مساجدَ حيث كسّروا هذا البناء على مالا يكون عليه الواحد))[٧٢]. أمّا العكبري فقد عدّ نون (رعشن) و(ضيعن) زائدة للاشتقاق [٧٣].

المطلب العشرون: علة وقف:

وردت هذه العلة عند سيبويه، ولكن بشكل قليل من ذلك قوله: ((وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تَثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين، وهل تَضْرِبُونْ، وهل تَضْرِبانْ. ولا تقول: هل تُضْرِبُونا، فتُجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة))[٧٤]. وابن مالك تحدّث عن هذا النوع من العلل إذ قال: ((... وذهب سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأن تنوينه محذوف دُون عوضٍ، وإنّ الوقف فيه على الألف التي هي من نفس الاسم. والحكم عليه في النصب بأن تنوينه أُبدل منه في الوقف ألفٌ إجراءً له مجرى الصحيح))[٧٥]. فهو يذهب مذهب سيبويه في حمل المقصور على الصحيح من الأسماء في حذف التنوين في الرفع والجر دون تعويض وفي النصب بإبداله الفاً عند الوقف.

المطلب الحادي والعشرون: علة ضد:

وهذا نوع آخر من العلل استخدمه صاحب الكتاب كما استخدمه من جاء بعدهُ، إذ تأثروا به وساروا على خطاه، ومن أمثلة ما قاله صاحب الكتاب: ((وقد يُقال للانسان قليل كما يقال قصيرٌ، فقد وافق ضِدَّهُ وهو العظيم، ألا ترى أنَّ ضِدَّ الصَّغير وضدَّ القليل الكثير، فقد وافق ضدُّ الكثير ضد العظيم في البناء فهذا يدُلُّك على أنّه نحو الطويل والقصير ونحو العظيم والصغير))[٧٦].

المطلب الثاني والعشرون: علة فرق:

ذكر صاحب الكتاب هذا النوع من العلة، كما ذكرها العكبري، والرضي وقالوا عنها: علة فرق، ومن أمثلة ذلك ما قاله: صاحب الكتاب في قوله: ((فأمّا عيدٌ فإنّ تحقيره عُيَيْدٌ؛ لأنّهم ألزموه هذا البدل، قالوا: اعيادٌ ولم يقولوا: أعوادٌ كما قالوا: أقْوالٌ، فصار بمنزلة همزة قائلٍ لأنّ همزة قائلٍ بدلٌ من

واو. فإنْ قلت: فقد يقولون: دَيمٌ فإنّما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة، كما قالوا: في التَّور تِيرَةٌ. فلو كسَّروا دِيمةً على أفْعُلٍ أو أفْعَالٍ لأظهروا الواو، وإنّما أعيْادٌ شَاذٌّ))[٧٧].أمّا العكبري فقال عنها: إنها علة فرق فقال: ((فأمّا عيدٌ فكان قياسٌ تصغيره عُويد، وقياس جمعه أعواد لكنهم ألزموه البدل، ليفرقوا بين تصغير (عود) وجمعه، وتصغير (عيد) وجمعه، ويدلُّ على أنّه من الواو أنّه من (عاد يعود إذا رجع)))[٧٨]. نلاحظ من خلال ماتقدّم إنّ كلّ من العكبري والرضي اختلفا مع صاحب الكتاب في تفسير هذا النوع من العلة.

المطلب الثالث والعشرون: علة كثرة:

استخدم صاحب الكتاب هذا النوع من العلل، ومن أمثلة ذلك قوله: ((وتقول: هذا زيدٌ بُنَيٌّ عمروٍ، في قول أبي عمرو ويونس، لأنّه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في الكلام ككثرة ابن في هذا الموضع، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذّ، ولكنه يُجْرِي على بابه حتى تعلم أنّ العرب، قد قالت غير ذلك. وكذلك تقول العربُ: ينوّنون، وجمع التنوين يثبت في الأسماء إلاّ ما ذكرتُ لك))[٧٩]. أي إنّ سيبويه يذهب في ذلك إلى إنّ السبب فيه كثرته في الكلام، واجتماع الساكنين، أمّا أبو عمرو فقال: إنّ العلة فيه كثرة الكلام [٨٠].إنّ العرب إذا غيرت بناء الكلمة يحذف فائها أو عينها، أو لامها قصد التخفيف بسبب كثرة الاستعمال، ودوران تلك المفردة في الكلام، من ذلك قول صاحب الكتاب: ((ألا ترى أنّك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أقُ إذا أردت: أقل وتقول: لا أدرِ، كما تقول: هذا قاضٍ وتقول: لم أبَلْ، ولا تقول: لم أرَمْ في لم أرام فالعرب ممّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[٨١]. إنّ هذا النوع من العلل يسمى علة كثرة.

المطلب الرابع والعشرون: علة وجوب:

صرح صاحب الكتاب فيها ومن امثلة ذلك قوله: ((وأمّا عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أنْ تكثّرُه؛ لأنّك توجب في تحقيره عُثَيْمِينَ؛ فلا تقول: عثامِينٌ [فيما يجب له عُثَيمانُ ولكن عُثْمانُونَ] كما يجب له عُثَيْمَانُ، لأنّ أصل هذا أنْ يكون الغالبَ عليه بابُ غَضْبانَ، إلاّ أنْ تكِسر العربُ شيئاً منه على مثال فَعاعِيلَ، فيجيء التحقير عليه))[٨٢].

المطلب الخامس والعشرون: علة افتراض:

الافتراض نوع من الاساليب الفقهية المعروفة قال به ائمة الفقه من رجال الدين وافاد منه النحاة كالحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى ويونس والخليل وغيرهم. يقول د. عبد الحق احمد: ((ويغلب على الظنِ إنّ سيبويه هو الذي كان يفتق له القول فيه، لأنّ معظم ما نجده عند الخليل منه جاء بإقتراح من سيبويه أو سؤال))[٨٣]. إذ نجده استعمل هذا الاسلوب في موضوع الاعلال كثيراً مثال قوله: ((وتقول: فَوْعَلٍ من وعَدْتُ: أوْعَدُ لأنهما واوان التقتا في أول الكلمة. ويقول في: فَيْعُولٍ: ويعودُ، لأنّه لم يلتقِ واوان، ولم تغيرها الياء لأنّها متحركة وإنّما هي بمنزلة واو (ويح)، و(وَيْل) وتقول في: (أفْعُولٍ). أُوعُودٌ وَيَفْعُولٍ: يَوْعُودٌ، ولا تغيَّر الواو كما لا تغيّر يَوْمٌ))[٨٤]. فهو يحاول تقلب الظاهرة اللغوية على عدّة أوجه وبيان صلاحيتها للقياسِ إذا جدّ في الحياة العلمية أو الاجتماعية جديد [٨٥].

المطلب السادس والعشرون: علة تعويض:

ومن أمثلة التعويض التي ذكرها سيبويه قوله: فأمّا (فِعْلَةٌ) إذا كانت مصدراً فإنّهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها، لأنّ الكسر يستثقل في الواو. فأطرّد ذلك في المصدر نحو (عدة) من (وعد) و(صِلة) من (وَصَلَ) و(سِمة) من (وسم)، وإذا لم تكن الهاء في المصدر فلا حذف؛ لأنّه ليس عوضاً وقد أتموا فقالوا: وجهةٌ في جهة [٨٦].

المطلب الشباع والعشرون: علة حذف:

وردت هذه العلة عند صاحب الكتاب ومن أمثلة ذلك (رأى) إذ قالت العرب في مضارع (رأى): (يَرَى)، واتفق في هذا الحجازيون والتميميون، وقالوا في الامر منه ((رَه)وأصلُ (يَرَى): يَرْأَيُ على وزن (يَفْعَلُ). نُقلت حركةُ الهمزة إلى الحرف الساكن الذي قبلها، لأنّ الهمزة تُشبه حروف العلة من حيث قبولها التغيير. فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة استعمال الفعل في اللسان العربي. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها))[٨٧].

المطلب الثامن والعشرون: علة اللغة:

هذه العلة ترددت كثيراً عند صاحب الكتاب إذ وردت في مواضع كثيرة مصرحاً بأسماء القبائل كقبيلة تميم، وازد السراة، والحجاز، واسد، وبكر وغيرها من القبائل وسأورد بعض الأمثلة لبيان تعليله لهذه اللغات ومن ذلك قوله: ((فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل) وذلك: حِمارٌ، وحُمُرٌ، وخِمارٌ وخُمُرٌ، وإزارٌ، وأُزرٌ، وفِراشٌ، وفرشٌ. وإنْ شئتَ خفّفت جميع هذا في لغة تميم))[٨٨]. وقوله أيضاً: ((وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون مافيه الهاء؛ لأنّه مؤنث مثله وذلك قولهم: عُرُساتٌ وأرَضاتٌ، وعِيرٌ وعَيَراتٌ حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة

هذيل؛ لأنّهم يقولون: بَيَضاتٌ وجَوَزَاتٌ))[٨٩].وقوله: ((وأمّا التضعيف فقولك: هذا خالدْ، وهو يَجْعَلْ، وهذا فَرَجْ حدثنا بذلك الخليل عن العرب، ومن ثمّ قالت العرب في الشعر في القوافي (سَبْسَبَّاً) يريد السَّبْسَبَ، و(عَيْهَلٌّ) يريد (العَيْهَلُ)، لأنّ التضعيف لمّا كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياءَ في الوصل والواوَ على ذلك. كما يُلِحقُون الواو والياءَ في القوافي، فيما لا يدخله ياءٌ ولا واوٌ في الكلام، وأجروا الالف مجراها لأنّهما شريكتهما في القوافي، ويمتدُّ بها في غير موضع التنوين، ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينَّون في الكلام، وجعلوا سَبْسَبَ، كأنّه ممّا لا تلحقه الألف في النصب، إذا وقفْتَ قال رجلٌ من بني أسدٍ:بِبازِلٍ وَجنْاءَ أو عَيهَلّ فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أنْ يضاعفوا))[٩٠].هذه اللغات وغيرها وردت في الكتاب، كما وردت عند اللاحقين بصاحب الكتاب وهناك علٌ أخرى لم أذكرها تجنبا للإطالة كعلة التصريف، وعلة المشاكلة وغيرها من العلل.من خلال ماتقدّم نجد إنّ صاحب الكتاب له أثرٌ في اللاحقين فهذا ابن السراج رتَّب كتابه الاصول وبوبه تبويباً يشبه كتاب سيبويه لكن موضوعات أُصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب...، إذ بدأ كتابه بمسائل النحو وانتهى إلى مسائل الصرف هذا على رأي د. عبد الحسين الفتلي [٩١]، أمّا د. خديجة فقد قالت عنه: وجدته كتاباً جامعاً لابواب النحو والصرف وكان معتمداً فيه على كتاب سيبويه، فأخذَ عنه مسائله ورتبها، وقد بدا ذلك واضحاً في طريقة عرضهِ للمادةِ النحوية، والصرفية من خلال الشواهد التي استخدمها [٩٢]. كذلك تأثر به باقي العلماء في تأليف كتبهم.من هنا نجد أنّ نشأة العلة جاءت لبواعث اسلامية من دون تأثير خارجي غير عربي، وإنّ هذه الظاهرة تمثل أبرز الظواهر التي لايمكن تجاهلها أو الاستغناء عنها في البحث اللغوي. إذ كانت في بداية أمرها تعليمية تمثلت بالمرحلة التي سبقت سيبويه، وما بعده إلى القرن الثاني أمّا المرحلة التي تمثلت في القرنين الثالث، والرابع، فكانت تمثل مرحلة جديدة اتسعت فيها العلة اتساعاً كبيراً وخاصة في القرن الرابع الهجري إذ بدا أمر العلة يمتزج مع المنطق ويتضح ذلك عند الرماني إذ يقول السيوطي: ((إذا كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإنْ كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء))[٩٣].

الخاتمة

بعد الانتهاء من عرض آراء سيبويه وأثرها في اللاحقين لابدَّ من الإشارة إلى أبرز النتائج التي توصلت إليها، ويمكن إجمالها على النحو الاتي:

١- وجدت أنّ الصرف نشأَ مع النحو ولهذا اهتمّ به العلماء اهتماماً كبيراً، وكان يفترض بالعلماء أنْ يقدّموا الصرف على النحو؛ لأنّ الصرف يدرس الكلمة المفردة، والنحو يبحث في التراكيب، ولهذا كان من المفترض لمن أراد دراسة النحو أنْ يبدأ بمعرفة التصريف. ووجدت أنَّ سيبويه عدَّ التصريف مصطلحاً يطلق على (مسائل التمرين) والدليل على قوله هذا ما قالهُ السيرافي في (التصريف والفعل)، ثم جاء من بعده المازني الذي فصل التصريف بمؤلف مستقل ثم توالت الدراسات الصرفية حول هذا العلم إلى أنْ استقرَّ عند الرضي بتأليف شرح الشافية وهو كتاب متخصص بالموضوعات الصرفية.

٢- بَينتُ دواعي النقل عن سيبويه مع التمثيل لذلك، حتى تكون المسألة واضحة في بيان دواعي النقل عن سيبويه، وبيان مكانة الكتاب بين مؤلفات اللاحقين الذين جاءوا بعده، كذلك بينت النقل غير الدقيق عن سيبويه في نقل الآراء أو الزيادة عليها، أو حذف عبارات منها، أو تفسير رأيه بمعنى مغاير لما أرادهُ، أو أن يُنسب إليه رأي هو في الأصل لأحد شيوخه، أو يعزى إليه رأي وكتابه يخلو من هذا الخلاف، أو أنْ يذكر العلماء اللاحقون له أكثر من رأي في مسألة معينة والحقيقة إنّ له رأياً واحداً، أو العكس من ذلك، وقد يقع اللاحقون أيضاً في الخطأ في أثناء نسبتهم المصطلحات الصرفية فمثلاً نسبتهم مصطلح (المجبور) فصاحب الكتاب لم يستخدم هذا المصطلح.

٣- وجدت أنّ اللاحقين لسيبويه اعتمدوا منهجين، منهج التوثيق والتثبت، ومنهج عدم التوثيق، فالأول: يعتمد على التدبر والاعتناء بالنصوص، والثاني: يعتمد على القراءة غير المتأنية للنصوص لهذا شاع النقل الخطأ عن سيبويه.

٤- إنّ العلماء اختلفوا معه في أوزان كثيرة فمثلاً (أولق) سيبويه يقول إنّ وزنها (فوعل) والهمزة فيها أصلية أمّا الواو فهي زائدة، ورأي العلماء في ذلك ان (أولق) لها اشتقاقان الأول: هو رأي صاحب الكتاب فهم يتفقون معه في ذلك، والثاني: إنّ الهمزة أصلية ثم قاموا بترجيح رأي سيبويه. كذلك لفظة (أرطى) الهمزة فيها أصلية والألف جاءت للإلحاق على رأي سيبويه، وأمّا الأخفش فقد خالف سيبويه في إنّ الهمزة زائدة، أمّا أبو علي الفارسي فقد تابع سيبويه وقام بتفسير رأيه بأنّ الهمزة أصلية لأنّها لو كانت زائدة لقلنا (مرطيّ) عند بنائها للمفعول، والأصل (مرطويّ) فهو متأثر برأي سيبويه.

٥- تحدّث سيبويه عن ظاهرة القلب المكاني، فهو فتح الباب أمام العلماء ليستفيدوا من هذه الظاهرة ويضيفوا شيئاً جديداً عليها فابن جني نظر إليها على أنّها نوع من الإعلال ومنهم من وضع لها شروطاً كإبن عصفور وإنّه يعرف بأربعة أشياء وقد بيّنا ذلك في متن البحث.

٦- توصلّت إلى أنّ مذهب سيبويه وأستاذه الخليل في اشتقاق لفظة (ملك) سالمٌ من القلب والحذف فيه تخفيف بخلاف بقية العلماء الذين قالوا لابدّ من الأخذ بالحذف فيها.

٧- وجدتُ إنّ فكرة اشتقاق (أشياء) هي تعود إلى الخليل وسيبويه، ثم جاء العلماء بعد ذلك وصرّحوا باشتقاقات مختلفة مستفيدين من رأي الخليل وسيبويه في ذلك، ثم جاء بعد ذلك المحدثون واستفادوا من آراء القدماء كالدكتور رشيد العبيدي، والدكتور رمضان عبد التواب وغيرهم من العلماء.

٨- بينت الدراسة الثابت والمتغير من صرف سيبويه في الدرس اللاحق مع بيان ما انتابَ هذا التغيير من قصور، وتضمنها من أصالة وجدَّةٍ ونفع، وقد تبين ان اهم ملامح التجديد هو التجديد في المنهج والاسلوب والتي تضمنت، المصطلح، والعلل، والاحكام الصرفية.

٩- أنّ هناك من العلماء من ينسب رأي البصريين إلى الكوفيين في لفظة (آية) واشتقاقها والحقيقة أنّ الرأي هو لسيبويه ولعلّ الكوفيين تبنوه فيما بعد

وفي الختام أرجو من الله أن يتقبل هذا العمل وأنْ يجعله في ميزان حسناتنا وان يوفقنا إلى مرضاته سبحانه وتعالى ويمنّ علينا بالعلم والفهم ويبعدّ عنا الجهل ويثبتنا للحفاظ على هذه اللغة، لغة القرآن الكريم.وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

القران الكريم

- أصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية ١٩٧٩م.
- أصول النحو العربي، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق احمد محمد الحجي، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة (٤٦)، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، (ت ٥٢١هـ) تح: د.مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.
- أنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن بن علي بن يوسف القفطي، (ت ٦٢٤هـ)، تح: أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- الانتصار لسيبويه على المبرّد، لأبي العباس بن ولاّد التميمي (ت ٣٣٢هـ) تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، القاهرة، د.ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، مصر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، ط١، شركة القدس، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح:محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- الحدود في النحو لأبي علي بن عيسى بن علي الرماني، (ت ٣٨٤هـ)، تح: مصطفى جواد يوسف يعقوب، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٨م.
- الخصائص، لأبي الفتح: عثمان بن جني، تح:محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية كنوز التراث، بغداد، ١٩٩٠م.
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) تح: :محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية، للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، تح: د. عبد المنعم احمد هريري، جامعة أُم القرى، دار المأمون للتراث، السعودية، د.ت.
- شرح المفصل، للعلامة ابن يعيش علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) تح: احمد السيد سيد احمد، وراجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ت.
- الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري (ت ٤٠٦هـ)، ط٣، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
- الفلسفة نشأة وتطور، محمد بدر الدين الصاوي، ط٤، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٣م.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، صنع عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- كتاب التعريفات، للشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت٨٢٦هـ)، ط١ دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ-١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- اللباب في علل البناء والاعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تح: غازي مختار طليمات، ودكتور عبد الاله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري، دار صادر، بيروت، د.ت. المخصص، لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، المكتب التجاري، ذخائر التراث العربي، بيروت، د.ت.
- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، ط٣، دار الأمل، الاردن، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي،مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥م.
- المستصفى في علم الاصول، للعلامة أبي حامد محمد بن محمد الغزالي وبذيله فواتح: الرحموت بشرح مسلم الثبوت في اصول الفقه، المطبعة الاميرية، بولاق، ١٣٢٤هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د.ت.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ) عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، لأبي الفتح: عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، ط١، تح: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، سلسلة دراسات(٢٦٥)، ١٩٨١م.

هوامش البحث

(١) الشعراء: ١٩٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي: ٦٦، وينظر: الإعلال في كتاب سيبويه: ٤٥، والمدارس النحوية: ٧٨.

(٣) الخصائص: ٣٤/١.

(٤) المزهر: ٣١٨/١.

(٥) دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٥، وينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ٧.

(٦) ينظر: الفلسفة نشأة وتطور: ٢٧٨-٢٧٩.

(٧) ينظر: معجم مقاييس اللغة مادة (علل)، ولسان العرب مادة (علل)، والمصباح المنير مادة (علل).

(٨) الحدود في النحو: ٣٨.

(٩) ينظر: التعريفات: ١١١.

(١٠) الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(١١) النحو العربي، العلة النحوية: ٩٠.

(١٢) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: ١٠٨.

(١٣) ينظر: شفاء العليل: ٢٠.

(١٤) ينظر: المعجم الفلسفي (معجم اللغة العربية): ١٢٢؛ وأصول النحو العربي، محمد عيد: ١٣١.

(١٥) المستصفى في أصول الفقه، الحاشية: ٢٦٠/٢.

(١٦) الفروق في اللغة: ٦٥.

(١٧) الخصائص: ٤٩/١.

(١٨) ينظر: إنباه الرواة: ١٠٥/٢.

(١٩) ينظر: الخصائص: ١٠٢/١.

(٢٠) الأصول: ٣٥/١.

(٢١) ينظر: الخصائص: ٩٠/٢.

(٢٢) ينظر: شرح المفصل: ٩/١.

(٢٣) ينظر: الرد على النحاة: ٦٨.

(٢٤) ينظر: بغية الوعاة: ٥٣٢/١.

(٢٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٩٣٢.

(٢٦) ينظر: الكتاب: ٦٢٤/٣-٦٢٥، ولسان العرب مادة (ظأر)، وابن مالك صرفيا: ٦٦.

(٢٧) الكتاب: ٢١٨/٣، وينظر: المنصف: ١٣٣/١-١٣٤.

(٢٨) شرح الكافية الشافية: ٢٠٤٥/٤-٢٠٤٦.

(٢٩) الكتاب: ٤٧٧/٣، وينظر: المقتضب: ٢٣٧/٢.

(٣٠) الكتاب: ٤٥٤/٣، و٢٦٩/٢.

(٣١) المصدر نفسه: ٥٩٨/٣-٥٩٩، وينظر: المصدر نفسه: ٢٤١/٢، والاصول: ٤٤٦/٢-٤٤٧.

(٣٢) المصدر نفسه: ٥٤٥/٣.

(٣٣) الكتاب: ٥٤٦/٣، وينظر: التبيان: ١٩٣/١.

(٣٤) المصدر نفسه: ٥٤٧/٣، وينظر: المقتضب: ١٢٥/١-١٢٦.

(٣٥) المصدر نفسه: ٥٩٩/٣، وينظر: المصدر نفسه: ١٨٨/٢، والاصول: ٤٤٧/٢، ٢٩/٣.

(٣٦) شرح الكافية الشافية: ٢١٧٨/٤.

(٣٧) الكتاب: ٤٠٧/٤.

(٣٨) المصدر نفسه: ٤١١/٤، وينظر: الاصول: ٤٤٠/٢.

(٣٩) المصدر نفسه: ٤٣٠/٤-٤٣١، وينظر: المصدر نفسه: ٣١١/٣-٣١٢.

(٤٠) الكتاب: ٥٦٦/٣، و ٤٢٨/٢.

(٤١) الكتاب: ١٧٠/٤.

(٤٢) المصدر نفسه: ٤٨٦/٣، وينظر: الاصول: ٥٦/٣.

(٤٣) المصدر نفسه: ٤٨٧/٣، و ينظر: المصدر نفسه: ٥٧/٣.

(٤٤) الكتاب: ٣٩٢/٣.

(٤٥) المصدر نفسه: ٤٧٨/٣، وينظر: الاصول: ٦٢/٣.

(٤٦) المصدر نفسه: ٥٣٨/٣، و ينظر: المصدر نفسه: ٩٣/٣.

(٤٧) الكتاب: ٥٤٠/٣، وينظر: اللباب: ٧٤٣/٢.

(٤٨) المصدر نفسه: ٥٦٨/٣، وينظر: الاصول: ٤٣٥/٢.

([٤٩]) المصدر نفسه: ٥٨٦/٣-٥٨٧، وينظر: الاصول: ٤٣٦/٢-٤٣٨.

([٥٠]) المصدر نفسه: ٩٤/٤.

([٥١]) الكتاب: ٢٢٣/٣، وينظر: اللباب: ٦١٧/٢، ٦٢٣.

([٥٢]) شرح الكافية الشافية: ١٤٩٥/٤.

([٥٣]) الكتاب: ٦١٤/٣-٦١٥.

([٥٤]) المصدر نفسه: ٣٣٤/٣.

([٥٥]) الكتاب: ٣٤٦/٣٣، وينظر: الاصول: ٧٣/٣.

([٥٦]) المصدر نفسه: ٣٥٩/٣، والاصول: ٧٦/٣، الكلام لسيبويه لكنه لم يصرّح بذلك.

([٥٧]) المصدر نفسه: ٣٦٥/٣.

([٥٨]) المصدر نفسه: ٣٩٨/٤، وينظر: الاصول: ٦٦/٣.

([٥٩]) ينظر: التبيان: ٣٥٦/٢.

([٦٠]) الكتاب: ٣٠٩/٣، و١٨٧/٤.

([٦١]) شرح الكافية الشافية: ١٩٨٣/٤.

([٦٢]) الكتاب: ٤٠٣/٣، و٥٧٠/٣، وينظر: الاصول: ٦/٣.

([٦٣]) المصدر نفسه: ٤٠٤/٣.

([٦٤]) الكتاب: ٥٠٢/٣.

([٦٥]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٩٦١.

([٦٦]) الكتاب: ٤٩٦/٣، وينظر: الاصول: ٤١/٣-٤٢.

([٦٧]) المصدر نفسه: ٣٦٣/٤.

([٦٨]) الكتاب: ٢٩٠/٤، وينظر: اللباب: ٦٣٧/٢-٦٣٨.

([٦٩]) المصدر نفسه: ٣٥٠/٤.

([٧٠]) المصدر نفسه: ٣٦١/٤، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١١٥/٤-٢١١٦.

([٧١]) المصدر نفسه: ٣٦٣/٤.

([٧٢]) الكتاب: ٣-٢١٢-٢١٣.

([٧٣]) ينظر: اللباب: ٢٦٦/٢.

([٧٤]) الكتاب: ٥٢٢/٣.

([٧٥]) شرح الكافية الشافية: ١٩٨٣/٤.

([٧٦]) الكتاب: ٣٠/٤-٣١.

([٧٧]) المصدر نفسه: ٤٥٨/٣.

([٧٨]) المتبع: ٦٨٥/٢، وينظر: شرح الشافية: ١٤٤/١-١٤٥.

([٧٩]) الكتاب: ٥٠٨/٣.

([٨٠]) ينظر: هامش الكتاب: ٥٠٨/٣.

([٨١]) الكتاب: ١٩٦/٢، وينظر: الاعلال في كتاب سيبويه: ٤٨.

([٨٢]) الكتاب: ٤٠٦/٣.

([٨٣]) الاعلال في كتاب سيبويه: ٥١.

([٨٤]) ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٤.

([٨٥]) ينظر: الاعلال في كتاب سيبويه: ٥١.

([٨٦]) ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٤، والاعلال في كتاب سيبويه: ٤٩.

([٨٧]) ينظر: الاعلال في كتاب سيبويه: ٣١٩-٣٢٠.

([٨٨]) الكتاب: ٦٠١/٣.

([٨٩]) المصدر نفسه: ٦٠٠/٣.

([٩٠]) الكتاب: ١٦٩/٤-١٧١.

([٩١]) ينظر: الاصول: ٢٢/١.

([٩٢]) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٩٨-٩٩.

([٩٣]) بغية الوعاة: ١٨١/٢.